وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

التوجيه النحويُّ في (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات) للباقوليّ (ت543هـ)

رسالة قدّمتها

حنان محمود حسين

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي

ذو الحجة 1433هـ

تشرين الثاني2012م

أولا: المبتدأ

بين الرفع على الابتداء أو الخبر والنصب على الحال:

قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [البقرة: 1-2] ذكر الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: (ﭙ ﭚ) أَنَّ: ((موضع (هدى) رفعٌ على أنْ يكون خبرًا بعد خبر، كما تقول: هذا حلوٌ حامضٌ، فيكون (ذلك) ابتداءً، و(الكتاب) عطف بيان، ويكون(ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ) خبرًا، و(ﭙ) خبرٌ ثانٍ. وإن شئت كان (هدًى) في موضع الحال، أي: هاديًا للمتقين. وإنْ شئت كان (فيه هدى) ابتداءً وخبرًا على قول سيبويه. ويجوز أنْ يكون حالاً من الضمير المستكن في الظرف وهو (فيه)، ويجوز أنْ يكون حالاً من (الكتاب)، وعلى قول الأخفش يرتفع بالظرف)) [1].

يستبانُ من هذا أَنَّ الباقوليَّ أوردَ للفظة (هدى) في الآية الكريمة ثلاثة توجيهات نحوية هي:

1. أنْ يكون خبرًا ثانيًا للمبتدأ (ذلك)، على نحو قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، يريد بذلك: تعدّد الأخبار، ومسألة تعدد الأخبار من المسائل النحوية الشائعة في كتب النحو[2]، فيكون اسم الإشارة في الآية الكريمة (ذلك) مبتدأ، و(لا ريب فيه) أي (لا) النافية للجنس مع اسمها وخبرها في محل رفع الخبر الأول، و(هدى) الخبر الثاني.
2. أنْ يكون مبتدأ وخبره الجارّ والمجرور (فيه)، وذكر أَنَّ هذا التوجيه جارٍ على قول سيبويه ومن ثَمَّ عزا إلى الأخفش أَنَّ العامل في رفع (هدى) هو الظرف (فيه) يريد بذلك الجارّ والمجرور؛ لأَنَّه متعلق بـ (كائن) أو (مستقر).
3. أنْ يكون حالاً من الضمير (الهاء) في (فيه)، وأجاز أَيضًا أنْ يكون حالاً من (الكتاب) في الآية الكريمة.

---

(1) كشف المشكلات: 173/1.

(2) يُنظَرُ: الكتاب: 83/2، والمقتضب: 308/4.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أَنَّي عدتُ إلى كتاب سيبويه فوجدتُ أنَّ من مذهبه أنَّ الاسم يرتفع بالابتداء أخّرت (الجارّ والمجرور) أو قدّمته ؛ إذ قال: ((... لو قُلتَ: فيها عبد الله حَسُنَ السكوت وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُنَ واستغني في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك: عبد الله أخوك، إلا أنَّ عبد الله يرتفع مقدّمًا كان أو مؤخرًا بالابتداء))[1].

والرأي الذي عزاه الباقولي إلى الأخفش بأَنَّ (هدًى) المبتدأ يرتفع بالظرف، فهو رأي لم أجد الأخفش يُصرّح به في كتابه معاني القُرآن في آية سورة البقرة، بَيد أَنَّي وجدتُ أبا البركات الأنباري يعزو إلى الكوفيين وأبي الحسن الأخفش أَنَّ الاسم يرتفع بالظرف والجارّ والمجرور، وعزا إلى البصريين القول إنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنَّما يرتفع بالابتداء[2].

هذه هي الأوجه الثلاثة التي أوردها الباقولي وسبق إلى ذكرها الذين قبله، منهم الفرّاء ؛ إذ ذكر ثلاثة أوجه في رفع(هدى) في الآية الكريمة هي: أنْ يكون خبرًا للمبتدأ (ذلك)، والمعنى: ذلك هدًى، أو أنْ تجعل (ذلك) مبتدأ وتجعل (لا ريبَ فيه): (لا) النافية للجنس مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (ذلك)، وتجعل (هدى) تابعًا لموضع (لا ريبَ فيه) وهو الرفع، كما قال الله عزَّ وجلَّ:چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ [3]. [الأنعام: 155] ، والفراء يريد بقوله (التابع) هنا: النعت، أي أَنَّ (هدى) نعت للمبتدأ (ذلك) كما أَنَّ قوله (مبارك) نعت لـ (كتاب) في الآية الكريمة؛ إذ قال تعليقًا عليها: ((جعلتَ مباركًا من نعتِ الكتابِ فرفعتَهُ)) [4].

والوجه الثالث في رفع(هدى) أن تجعله مرفوعًا على الابتداء (على الاستئناف) لتمام ما قبله من الكلام كما قرأت القُرّاء چ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ ڀ چ [لقمان:1– 3]

---

(1) الكتاب: 88/2.

(2) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (6): 51/1.

(3) يُنظَرُ: معاني القُرآن: 11/1.

(4) المصدر نفسه: 365/1.

بالرفع[1] ، وقراءة رفع (هدًى ورحمةٌ) قرأ بها حمزة[2]. وتجدر الإشارة إلى أن التوجيهات التي ذكرها الباقولي آنفا وردت عند جمع من النحاة السابقين له مثل: الطبري[3] (310هـ) والزجاج[4] والنحاس[5] ، وأبي عليٍّ الفارسي[6] ، والزمخشري[7] ، يزاد عليه أنَّ ثمّة من جاء بعد الباقولي وكان لهم التوجيه نفسه منهم: الطبرسيّ[8] ، وأبو وأبو البركات الأنباري[9]، والعكبري[10] (ت616هـ)، وأبو حيان الأندلسي[11] ، ورجح فخر الدين الرازي(ت606هـ) رفع (هدًى) على الخبرية محتكمًا إلى المعنى المترتب عليه، إذ قال: ((واعلم أَنَّ القراءة الأولى أوْلَى؛ لأَنَّ على القراءة الأولى يكون الكتاب نفسُهُ هُدًى، وفي القراءة الثانية لا يكون الكتاب نفسه هدى، بل فيه هدى، والأول أولى لما تكرر في القُرآن من أَنَّ القُرآن نور وهدى – والله أعلم –)) [12].

أَمّا وجه النصب على الحال[13]، فعند الفرّاء له وجهان: إمَّا النصب على القطع (الحال) من المبتدأ (ذلك) والوجه الآخر النصب على القطع من ضمير (الهاء) في (فيه)، والمعنى: لا شك فيه هاديًا[14]، ووافقه في هذا الطبري[15]. وذكر الزمخشري أَنَّ:

---

(1) يُنظَرُ: معاني القرآن: 326/2.
(2) يُنظَرُ: السبعة في القراءات : 512.
(3) يُنظَرُ: جامع البيان: 231/1.
(4) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: 70/1.
(5) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: 180/1.
(6) يُنظَرُ: الحُجة للقُرّاء السبعة: 198/1–199.
(7) يُنظَرُ: الكشاف: 78/1.
(8) يُنظَرُ: مجمع البيان: 81/1.
(9) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: 45/1.
(10) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن:1/ 15–16.
(11) يُنظَرُ: البحر المحيط: 161/1.
(12) التفسير الكبير: 258/2.
(13) يسميه الكوفيون القطع. يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفراء: 12/1، وجامع البيان: 230/1، والمدارس النحوية، لخديجة الحديثي: 132، والمصطلح النحوي: 170، وكتب المدارس النحوية دراسة وتحليل: 241.
(14) يُنظَرُ: معاني القُرآن: 12/1.
(15) يُنظَرُ: جامع البيان: 230/1.

((الهدى مصدر على فُعَل كالسُّرى والبُكى وهو الدلالة الموصلة إلى البغية بدليل وقوع الضلالة في مقابلته)) [1].

ولأبي حيّان رأي في توجيه لفظة (هدى) ههنا، وهو أَنْ يكون المصدر حالاً؛ إذ قال: ((وبولغ بجعل المصدر حالاً)) [2] يقصد بذلك أنْ جعل (هدى) وهو مصدر (حالاً) (حالاً) وجه مبالغٌ فيه، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عادًّا إياه مشُكلاً، إذ قال: ((وهو مشكل؛ لأَنَّ الحال تقييد فيكون انتقال الريب مقيدًا بالحال؛ إذ لا ريب فيه يستقر فيه في حال كونه هدًى للمتقين، لكن يزيل هذا الإشكال أَنَّها حال لازمة)) [3].

وهناك أوْجهٌ أُخرى لرفع (هدى) لم يذكرها الباقولي وهي:

1. أَنَّ (هدى) خبرٌ لمبتدأ مقدر بمضمر، أي: هو هدًى[4].
2. الرفع على أَنَّه نعت للمبتدأ (ذلك)، وخبره (لا ريب فيه) [5] وهو قول الفرّاء وقد مرَّ ذكره آنفًا.
3. وقد ذكر الطبرسي أَنَّه خبر (ألم)، إذ قال: ((أنْ يكون خبرًا عن (ألم) على قول من جعله أسمًا للسورة)) [6].
4. أنْ يكون خبرًا ثالثًا[7].
5. أنْ يكون مرفوعًا على النعت من (الكتاب) [8].

---

(1) الكشاف: 76/1.

(2) البحر المحيط: 161/1.

(3) المصدر نفسه: 161/1.

(4) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: 70/1، وإعراب القُرآن، للنحاس: 180/1، والكشاف: 78/1، والمحرر الوجيز: 84/1، ومجمع البيان: 81/1، معالم التنزيل: 60/1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 45/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 16/1.

(5) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: 11/1.

(6) مجمع البيان: 81/1.

(7) يُنظَرُ: البحر المحيط: 161/1.

(8) يُنظَرُ: تفسير القرآن العظيم: 162/1.

وترى الباحثة أَنَّ جعل (هدى) خبرًا هو الأَوْجَهُ من بين تلك الأوْجُهِ التي مرّتْ؛ إذ وصفه فخر الدّين الرازي بأَنَّه الأَولى على نحو ما مرَّ آنفًا وهو الذي ينبغي أنْ يترجح على الأوجه الأخرى؛ لانسجامه مع المعنى؛ إذ يكون (الكتاب) نفسه (هدى) على وفق هذا التوجيه، والأمرُ كذلك؛ فالكتابُ (القُرآن الكريم) هو الهدى بعينه، وهو نور للمتقين، ولعلَّ مما يُعضّد هذا الترجيح ما ذكره الزمخشري، وأبو حيان الأندلسي أَنَّ الأَوْلى جعل كل جملة مستقلة على حِدَتها، ف(ذلك الكتاب) جملة، و(لا ريب فيه) جملة، و(فيه هدى) جملة، ولم يحتج إلى حرف العطف؛ لأَنَّ بعضها آخذٌ بعنق بعضٍ[1] والله أعلم.

ثانياً: الخبر:

أ. بين الرفع على الخبرية أو الابتداء والنصب على النداء:

أوردَ الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: چ ذ ث ث ث ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ چ (البقرة: 85) أَنَّ لفظة (هؤلاء) في الآية الكريمة لها ثلاثة توجيهات نحوية:

1. أنْ يكون (هؤلاء) اسمًا موصولاً بمعنى (الذين) وصلته الجملة الفعلية (تقتلون أنفسكم) واسم الموصول مع صلته خبر المبتدأ (أنتم).
2. أنْ يكون (هؤلاء) باقية على كونها (اسم إشارة) في محل رفع خبر للمبتدأ.
3. أنْ يكون (أنتم) مبتدأ و(هؤلاء) اسم إشارة في محل نصب منادى لحرف نداء مقدّر، أي: يا هؤلاء، وخبر المبتدأ الجملة الفعلية (تقتلون أنفسكم) وضعّف الباقولي هذا الوجه، وحجّته في ذلك: أَنَّ (هؤلاء) إذا أُريد أنْ تكون نداءًا فيتوصل حينئذٍ إلى ندائها بـ (أيُّها) فيقال: يا أيُّهاؤلاء، وخلص إلى القول إَنَّ ما كان هذا

(1) يُنظَرُ: الكشاف: 78/1، والبحر المحيط: 160/1.

سبيلُهُ لا يحذف منه حرف النداء[1]. وذكر الباقولي هذه التوجيهات في كتابه (الجواهر) أيضًا [2].

أَمّا الوجه الأول في كون (هؤلاء) اسمًا موصولاً، فأجازه الكوفيون ولم يجوّزه البصريون[3]، إذ اشترط سيبويه ومن وافقه أَنَّ (ذا) وهو (اسم الإشارة) يجيء اسمًا موصولاً بشرط اقترانه مع (مَنْ) و(ما) الاستفهاميتين، فقال سيبويه: ((وليس يكون كالذي إلاَّ مع مَا و مَنْ في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي)) [4].

وسبق الباقولي في هذا التوجيه الزجّاج[5]، والزمخشري[6]، فضلاً عن جمع من النحاة والمفسرين[7].

أَمّا الوجه الثاني في كون (هؤلاء) باقية على أصلها فذكره جمعٌ من العلماء[8]، فيكون (هؤلاء) خبرًا للمبتدأ (أنتم). و(تقتلون أنفسكم) في محل نصب حال والمعنى حينئذٍ: أنتم مثل هؤلاء قاتلينَ أنفسَكم[1].

---

(1) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 209/1.

(2) يُنظَرُ: الجواهر (إعراب القُرآن المنسوب إلى الزجاج): 213/1.

(3) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة: 103، 717/2.

(4) الكتاب: 416/2، ويُنظَرُ: شرح المفصل: 430/2، وشرح الكافية: 259/3، وهمع الهوامع: 289/1.

(5) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: 149/1.

(6) يُنظَرُ: الكشاف: 117/1.

(7) يُنظَرُ: مجمع البيان: 290/1، والبيان في غريب إعراب القُرآن: 104/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 86/1، وأَنوار التنزيل: 356/1، ومدارك التنزيل: 65/1، والبحر المحيط: 459/1.

(8) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: 103/1، وأَنوار التنزيل: 354/1، والبحر المحيط: 458/1.

أَمّا الوجه الثالث الذي ضعّفه البصريون والباقولي في كون (هؤلاء) نداءً، معلّلين أَنَّ اسم الإشارة لا يجوز أنْ يحذف منه حرف النداء[2]، فقد أجازه بعضهم على وجه الشذوذ؛ إذ ذكر ابن هشام الأنصاري (761هـ) أَنه: ((شذ الحذف في اسمي الجنس والإشارة)) [3]، ويجوز حذف حرف النداء ممّا لا يحسن أنْ يكون وصفًا لـ (أيّ) نحو: زيدٌ وعمرو، وأمَّا (هؤلاء) فيحسن أَنْ يكون وصفًا لـ (أيّ) نحو: يا أيّهاؤلاء[4]، فلا يصح حذف حرف النداء منه وهو مذهب سيبويه ومن وافقهُ[5].

وأورد الباقولي قول أبي الطيب المتنبي[6]:

هذي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسيسا ثُمَّ انصرفْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسا[7]

مُشيرًا إلى أَنَّ أكثر النحاة ضعّفوه ، وتقديرهُ: يا هذي، أي: حذف (يا)، وعلّل هذا فقال: ((لأَنَّ هذي يوصل بها (يا أيّها) فيقال: يا أيُّهذا الرجل)) [8]، وأورد هذا البيت ابن يعيش وأشار إلى أَنَّ المتنبي (ت354هـ) يميلُ كثيرًا إلى مذهب الكوفيين[9]. أَمّا ابن هشام الأنصاري فقال: ((بعضهم لحّن المتنبي في قوله: هذي...)) [10]. وهذا الوجه في كون (هؤلاء) نداء ذكره جمع من العلماء[1].

---

(1) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 210/1.

(2) يُنظَرُ: الكتاب: 230/2–231، وهمع الهوامع: 431/2.

(3) مغني اللبيب: 738/2.

(4) يُنظَرُ: شرح المفصل: 362/1.

(5) يُنظَرُ: الكتاب: 230/2، والمقتضب: 258/3–259، واللمع في العربية: 108/1.

(6) يُنظَرُ: ديوانه: 93.

(7) الرسيس: هو الشيء الثابت الذي لزم مكانه. يُنظَرُ: لسان العرب: (رسس): 97/6، والنسيس: بقية النفس. يُنظَرُ: المصدر نفسه (نسس): 230/6.

(8) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 209/1.

(9) يُنظَرُ: شرح المفصل: 364/1.

(10) مغني اللبيب: 738/2.

وهناك وجوه أُخرى ذكرها بعض النحاة والمفسرين وهي:

1. إنَّ (هؤلاء) منصوب بـ (أعني) [2]، و(أخصُّ) قال ابن يعيش : ((...، لاحتمال أَنْ يكون (هؤلاء) منصوبًا بإضمار (أعْنِي) بمعنى الاختصاص)) [3].
2. إنَّه تأكيد لـ (أَنتم)، قال الطبري: ((وقد زعم بعض البصريين أَنَّ قولهُ (هؤلاء) في قوله (ثُم أنتم هؤلاء)، تنبيه وتوكيد لـ (أنتم))) [4]، ووافقه الطبرسي والبيضاوي (ت685هـ) [5].
3. أورد العكبري وجهًا آخر فذكر: ((أَنَّ الخبر: هؤلاء على تقدير: حَذْفِ مضافٍ تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء)) [6].
4. ذكر ابن عطية (ت541هـ) رواية عن أبي الحسن بن أَحمَد بن خلف الأنصاري المعروف بـ (ابن الباذش)(ت540هـ) أَنَّ (هؤلاء) رفع بالابتداء، و(أنتم) خبر مقدم و(تقتلون) الحال[7]، وأورد هذا الرأي أبو حيان أَيضًا[8].

ب. بين الرفع على الخبرية والنصب على الظرفية:

---

(1) يُنظَرُ: بحر العلوم: 97/1، معالم التنزيل: 117/1، ومجمع البيان: 290/1، والبيان في غريب إعراب القُرآن: 103/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 86/1، والبحر المحيط: 458/1، والبحر المديد: 42/1.

(2) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: للنحاس: 243/1، والبيان في غريب إعراب القُرآن: 103/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 86/1، والبحر المحيط: 458/1، والبحر المديد: 117/1، وفتح القدير: 225/1.

(3) شرح المفصل: 364/1.

(4) جامع البيان: 304/2.

(5) يُنظَرُ: مجمع البيان: 290/1، وأنوار التنزيل: 355/1.

(6) التبيان في إعراب القُرآن: 86/1.

(7) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: 174/1.

(8) يُنظَرُ: البحر المحيط: 458/1.

قال تعالى: چ ي ي □ □ □□ چ (المائدة: 119) ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (يوم) في الآية الكريمة قرئت برفع (يومُ) ونصبه[1]، والنصب هي قراءة نافع وحدهُ، أَمّا الستة الباقون فقرؤوا بالرفع[2].

وجّه الباقولي الرفع في (يوم) على أَنَّه خبر للمبتدأ (هذا) في الآية الكريمة[3]، والمعنى: هذا الوقتُ وقتُ نفع أو (منفعة) الصادقين، وفي هذا إشارة إلى صدق عيسى عليه السلام[4].

أَمّا النصب: فعلى جعل (يوم) منصوبًا على الظرفية في محل رفع خبر المبتدأ (هذا)، والمعنى: قال الله هذا القول في هذا اليوم، أو هذا واقعٌ يومَ ينفعُ الصادقين صدقُهم[5]، فهو ظرف للقول وظرف الزمان يكون خبرًا عن الحدث[6]، وقد سبق الباقولي إلى هذا التوجيه جمعٌ من العلماء والمفسرين[7]، ووافقه الطبرسي، وأبو وأبو البركات الأنباري وغيرهما[8].

---

(1) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 422/1.

(2) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: 250، ومعاني القراءات: 148، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 423/1.

(3) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 422/1.

(4) يُنظَرُ: حجة القراءات: 242، والبحر المحيط: 67/4.

(5) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 422/1، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: 536/2، والبحر المحيط: 67/4.

(6) يُنظَرُ: حجة القراءات: 242، ومشكل إعراب القُرآن: 245/1.

(7) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: 326/1، وجامع البيان: 241/11، ومعاني القُرآن وإعرابه: 182/2، وإعراب القُرآن، للنحاس: 53/2، والحجة للقرّاء السبعة: 282/3، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 424/1.

(8) يُنظَرُ: مجمع البيان: 461/3، والبيان في غريب إعراب القُرآن: 311/1، وزاد المسير: 466/2، والتبيان في إعراب القُرآن: 477/1.

وعزا الباقولي إلى الفرّاء قوله: إنَّ (يوم) مبنيٌّ؛ لأَنَّه مضاف إلى جملة چ □ □ □□ چ في الآية الكريمة، قال: ومثلهُ چ □ □ □□ چ (المؤمن: 16)، و چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ چ (الذاريات: 13)، ثُمَّ ذكر عقيبه أَنَّ هذا غلطٌ منه؛ لأَنَّ المضاف من الظروف إنَّما يُبنى إذا أُضيف إلى المبني نحو چ ٻ ٻ ٻ چ (المعارج: 11)، و چ گ گ گ گ چ (هود: 66). وقول النابغة[1]:

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصبا فقلتُ ألمّا تصحُ والشيب وازعُ

و(حينَ) مبني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل الماضي وهو مبني، و(ينفع) في الآية الكريمة مضارع، فلا يبنى (يوم) عند الإضافة إليه[2]. وعلى نحو ما هو مستبان فالباقولي ينحو منحى البصريين في هذه المسألة، فالبناء في الظرف يكون حالة إضافته إلى المبنيّ، أَمّا إذا كان المضاف إليه معربًا فلا يُبنى الظرف حينئذٍ[3].

أَمّا الكوفيون فالظرف عندهم مبني إذا أُضيف سواءٌ أكان المضاف إليه مبنيًا نحو قولهم: (مضى يومَئذ بما فيه) و چ پ پ ڀ ڀ چ (المعارج: 11)، و چ گ گ گ گ چ(هود: 66)، و چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ چ (الذاريات: 13) ،و چ □ □ □□ چ (غافر: 16)، أم معربًا، نحو قوله تعالى: چ ى ى □ □ □□ چ ، وقوله: چ ں ڻ ڻ ڻ) (المرسلات: 35) [4].

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ أبا جعفر النحاس عزا إلى الكسائي والفرّاء القول إنَّ بناء (يوم) في الآية الكريمة على النصب لكونه مضافًا إلى غير اسم، وذكر أَنَّ الكسائي أنشد:

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصبا وقلتُ ألمّا تصْحُ والشيب وازعُ

---

(1) يُنظَرُ: ديوانه: 83.

(2) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 422/1-423.

(3) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: 182/2، ومشكل إعراب القُرآن: 245/1، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: 536/2، والبحر المحيط: 67/4.

(4) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: 326/1-327 و 83/3، ومشكل إعراب القُرآن: 283/1، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: 536/2، والبحر المحيط: 67/4.

ثم قال النحاس : ((ولا يجيز البصريون ما قالاه إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع فإنْ أضفته إلى ماضٍ كان جيدًا))[1].

وأبو البركات الأنباري ضعّف البناء أَيضًا؛ إذ قال: ((وهذا ضعيفٌ؛ لأَنَّ الظرف إنَّما يُبنى إذا أُضيف إلى مبني...)) [2].

ومن نافلة القول أَنْ أذكر أَنَّ تغليط الباقولي الفرّاء في بنائه لفظة (يوم) لا يصح من حيث إنَّ تغليطه إياه قائمٌ على معيار المذهب البصري الذي يرى أَنَّ (يوم) يُبنى إذا أُضيف إلى مبني حسبُ، وهو في الآية مضاف إلى معرب، فهو إذن معرب، والفرّاء إنَّما يتبع مذهب الكوفيين وهو واحدٌ من مشايخهم ومذهبه هو بناء (يوم) سواء أكان مضافًا إلى مبني أم معرب، على وفْق الشواهد التي سيْقتْ آنفًا، وعليه لا يصح تغليط الفرّاء الذي ينهج نهج الكوفيين في هذه المسألة النحوية بالاستناد إلى معيار مذهب البصريين المغاير لمذهبه وخصوصًا في هذه المسألة.

وأورد الباقولي قول النابغة:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا وقلتُ ألمّا تَصْحُ والشيب وازعُ

وبيّن أَنَّ (حين) مبني على الفتح؛ لأَنَّه مضاف إلى الفعل الماضي وهو (عاتب)[3].

وأورد البصريون هذا الشاهد فأجازوا الإعراب على الأصل، ولكنهّم وجّهوا البناء؛ لأَنَّ الظرف مضاف إلى الفعل الماضي[4]، فالبصريون يبنون الاسم إذا أُضيف إلى غير متمكن[5]، وكذلك يبنون الظروف إذا أُضيفت إلى (إذ) فقال ابن جني : ((فكما بُنيت هذه الأشياء وغيرها مما يطول ذكره من حيث كانت مضافة إلى مبني، فاكتست من

---

(1) إعراب القُرآن: 53/2.

(2) البيان في غريب إعراب القُرآن: 311/1.

(3) يُنظَرُ: كشف المشكلات:1/ 425.

(4) يُنظَرُ: شرح المفصل: 228/2، وشرح الكافية: 121/4، وهمع الهوامع: 230/3.

(5) يُنظَرُ: سر صناعة الإعراب: 506/2، وشرح المفصل: 286/2-287.

معناه في البناء، كذلك أَيضًا بُني يوم لإضافته إلى إذ المبنية)) [1].

وكذلك يبنون الظروف إذا أُضيفت إلى مبني غير معرب[2]، أَمّا إذا أُضيفت الظروف إلى الجملة الفعلية التي صدرها فعلٌ مضارعٌ، أو جملة اسمية فلابُدَّ لها من الإعراب وبعضهم يجوزّون البناءَ[3].

وفي (يوم) وجه آخر لم يورده الباقولي وإنَّما أورده الفرّاء في قولهِ: ((وإنْ قلت: (هذا يومٌ ينفع الصادقين) كما قال الله: چ □ □ □ □ □ چ (البقرة: 48) تذهب إلى النكرة كان صوابًا)) [4]، ووافقه النحاس[5].

و(يومٌ) بالتنوين ههنا اسم وليس (ظرفًا) وقع خبرًا للمبتدأ (هذا) كما أَنَّ (يومًا) المنون في آية البقرة اسم وقع مفعولاً لـ (اتقوا) في الآية الكريمة[6]، الكريمة[6]، قال مكي القيسي: ((قوله (□ □ □ □) يومًا مفعول باتقوا ولا تجزي وما بعده من الجمل التي في أولها لا كلها صفاتٌ ليوم ومع كل جملة ضمير محذوف يعود على يوم، ولولا ذلك لم تجز الصفة تقديره: لا تجزي نفس فيه، ولا يقبل منها شفاعة فيه، ولا يؤخذ منها عدل فيه، ولا هم ينصرون فيه)) [7]

ثُم قال: ((وقيل التقدير: لا تجزيه نفسٌ تجعل الظرف مفعولاً على السعة ثُمَّ تحذف الهاء من الصفة. وحذف الهاء أحسن من حذف فيه، ولولا تقدير هذه الضمائر لأضفت يومًا إلى لا تجزي كما قال يوم لا ينطقون، ويوم لا تملك نفس، وهو كثير فإذا

---

(1) سر صناعة الإعراب: 507/2.
(2) يُنظَرُ: المصدر نفسه: 506/2، وشرح ابن عقيل: 60/3.
(3) يُنظَرُ: شرح الكافية: 122/4، وشرح ابن عقيل: 60/3.
(4) معاني القُرآن: 327/1.
(5) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: 53/2.
(6) يُنظَرُ: مشكل إعراب القُرآن: 92/1.
(7) المصدر نفسه: 92/1-93.

أضفته فلا يكون ما بعده صفة له، ولا تحتاج إلى تقدير ضميره محذوف وقد أجمع القُرّاء على تنوينه)) [1].

وقد صوّب الطبريُّ أنْ يكون (اليومَ) منصوبًا على الوقت [2]، وهو مصطلحٌ كوفي يُراد به النصب على الظرفية الزمانية [3]، وقيل إنَّ الطبريّ أوّل من أطلق مصطلح (الوقت) مرادًا به (ظرف الزمان) [4] وهذا غير صحيح فقد ورد هذا المصطلح في كتاب سيبويه؛ إذ قال: ((هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوَقْت وذاك لأنَّها ظُروفٌ تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها)) [5].

أَمّا النحاس فيترجّح لديه (هذا اليومُ) على الابتداء والخبر، ووصف القراءة به بأَنَّها القراءة البيّنة [6]، أَمّا أبو منصور الأزهري فرجّح الرفع على الخبرية واصفًا إيّاه بالجودة[7].

وترى الباحثة أَنَّ الرفع في (يوم) يترجّح على نصبهِ على الظرفية؛ لأَنَّ أكثر القُرّاء عليه على نحو ما مرَّ آنفًا.

ثالثًا: الفاعل

بين الرفع على الفاعلية أو الابتداء أو البدل

---

(1) المصدر نفسه: 1/92-93 .

(2) يُنظَرُ: جامع البيان: 11/243.

(3) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفراء: 1/138، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: 89.

(4) يُنظَرُ: الطبري النحوي من خلال تفسيره: 156.

(5) الكتاب: 1/403-404، ويُنظَرُ: المصدر نفسه: 1/418، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: 89-90.

(6) يُنظَرُ: إعراب القُرآن: 2/53.

(7) يُنظَرُ: معاني القراءات: 148.

ذكر الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﭽ ٻ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ﭼ (المائدة: 71) أَنَّه يجوز في (كثير) ثلاثة أوجه إعرابية وهي:

1. أنْ يكون (كثير) فاعلاً على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) بجعل (الواو) للجمعية لا للفاعل.
2. يحتمل أنْ يكون (كثير) مبتدأ وما بعده الخبر فقال: ((ويجوز أَنْ يكون التقدير: فكثير منهم عموا وصَمُّوا، فقدم وأخّرَ)) [1].
3. يجوز أنْ يكون بدلاً من الواو في (عموا) فيمن أعمل الأوّل[2].

وهذه الأوجه الثلاثة ذكرها في كتابهِ (شرح اللمع) [3].

أَمّا الوجه الأول في إجازة كون (كثير) فاعلاً على لغة (أكلوني البراغيثُ) أو على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار) على جعل الواو في الفعلين (عموا وصموا) علامة جمع، ويكون (كثيرٌ) فاعلاً، فهو توجيه سبق الباقولي إليه الفرّاء[4]، والأخفش[5]، وغيرهما[6].

وضعّف هذا الوجه أبو البركات الأنباري، وأبو حيّان الأندلسي؛ لأَنَّ لغة (أكلوني البراغيث) غير فصيحةٍ، ولا ينبغي حمل القُرآن الكريم على لغة غير فصيحة[7].

أَمّا الوجه الثاني الذي ذكره الباقولي وإن لم يُصرحْ به تصريحًا واضحًا، فهو قدّر تقديمًا وتأخيرًا في الجملة، يتبيّن من خلالهِ أَنَّ (كثير) مبتدأ وما بعده الخبر، فقدّر والتقدير : فكثيرٌ منهم عموا وصموا[8]، ونستطيع القولَ إنَّه يجوز هذا في كلامنا؛ ولكن

---

(1) كشف المشكلات: 414/1.

(2) يُنظَرُ: المصدر نفسه: 414/1.

(3) يُنظَرُ: شرح اللمع: 219/1−220.

(4) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: 316/1.

(5) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للأخفش: 286/1.

(6) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: 158/2، وإعراب القُرآن، للنحاس: 33/2، والكشاف: 697/1.

(7) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: 301/1، والبحر المحيط: 543/3.

(8) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 414/1.

لا يمكن أنْ نُقدّمَ ونُؤخرَ في القُرآن الكريم؛ لأَنَّ الآية واضحة لا تحتمل هذا التقدير – واللهُ أعلم – وضعّف العكبري وأبو حيّان الأندلسي وجه التقديم والتأخير؛ لأنَّ الفعل قد وقع موقعَه فليس هناك داعٍ ليُنوى التقديم والتأخير[1].

أَمّا الوجه الثالث أي (الرفع على البدلية) فـ (كثير) بدل من الواو الأولى في (عموا) أو من الواو الثانية في (صموا) وهذه مسألة خلافية معروفة بـ: باب التنازع في العمل[2]، العمل[2]، وسمّاه سيبويه: بـ: ((هذا باب الفاعِلَينِ والمفعولَيْن اللذين كلٌّ واحد منهما يَفعَلُ بفاعلهِ مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك)) [3].

فالمختار عند البصريين إعمال الثاني مع جواز إعمال الأول، ويختار الكوفيون إعمال الأول مع جواز إعمال الثاني[4]، ورجّح ابن مالك رأي البصريين؛ لكثرته في الكلام[5].

ووجه الرفع على البدلية لم يختلف فيه جمهور النحاة والمفسرين[6]، وهو الوجه المختار عند أبي حيّان الأندلسي[7].

---

(1) يُنظَرُ: التبيان في إعراب القُرآن: 453/1، والبحر المحيط: 543/3.

(2) يُنظَرُ: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة: 13، 83/1–96.

(3) الكتاب: 73/1.

(4) يُنظَرُ: المقتضب: 74/4، وشرح المفصل: 205/1، وشرح الكافية: 200/1، وشرح قطر الندى: 198.

(5) يُنظَرُ: شرح التسهيل: 95/2، وشواهد التوضيح والتصحيح: 181.

(6) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: 316/1، ومعاني القُرآن، للأخفش: 286/1، ومعاني القُرآن وإعرابه: 158/2، وإعراب القُرآن، للنحاس: 33/2، والكشاف: 697/1، والبحر المحيط: 543/3.

(7) يُنظَرُ: البحر المحيط: 543/3.

وهناك وجه آخر لم يذكره الباقوليّ وهو أَنْ يكون (كثير) خبرًا لمبتدأ محذوف، قال النّحاس: ((وإِنْ شئت كانت على إضمار مبتدأ أي: العُمْيُ والصُمُّ منهم كثير)) [1]، وقدّر الزمخشري المبتدأ بـ (أولئك) أي: أولئك كثير منهم[2].

وهذا الوجه– أعني وجه الرفع على أَنَّه خبر– هو الذي رجحّه الزجاج فقال: ((والوجه أنْ يكون كثير منهم خبر ابتداءٍ محذوف، المعنى: ذوو العَمَى والصممِ كثيرٌ منهم)) [3].

رابعاً. نائب الفاعل

بين الرفع على أنَّه نائب فاعل أو مبتدأ

وجّه الباقولي (الوصية) في قولهِ تعالى:چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ (البقرة: 180) توجيهين:

أحدهما: أَنَّه مرفوع بـ (كُتِبَ) أي: كُتِبَ عليكم الوصية للوالدين، أي أَنَّه نائب فاعل للفعل المبني للمفعول (كُتِبَ).

القول الثاني: أنْ يكون مبتدأ والمعنى: إذا حضر أحدكم الموتُ – إنْ ترك خيرًا – فالوصية للوالدين على إضمار فاء الاستئناف[4].

والباقولي مسبوق إلى هذا التوجيه؛ إذ ذكر هذا التوجيه الفرّاء، والزجاج، وغيرهما[5].

أَمّا الأخفش فذكر الوجه الثاني، فقال: ((فـ (الوصيّةُ) على الاسْتئنافِ؛ كأنَّه – واللهُ أعلمُ – إِنْ تَرَكَ خَيْرًا فالوصية للوَالِدَين والأقْرَبينَ (بالمَعْروفِ حقًّا)))[6].

---

(1) إعراب القُرآن: 33/2.

(2) يُنظَرُ: الكشاف: 697/1.

(3) معاني القُرآن وإعرابه: 158/2.

(4) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 261/1.

(5) يُنظَرُ: معاني القُرآن: 110/1، و معاني القُرآن وإعرابه: 216/1، و إعراب القُرآن للنحاس: 283/1، المحرر الوجيز: 247/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 146/1، والجامع لأحكام القُرآن: 258/2، وأنوار التنزيل: 459/1، والبحر المحيط: 23/2–24 .

(6) معاني القُرآن: 168/1.

يُستبان مما مرَّ أَنَّ (الوصية) في الآية الكريمة يتوجه إعرابها إلى أمرين: إمّا نائب فاعل للفعل المبني للمفعول: كُتبَ وإمّا مبتدأ على الاستئناف وخبرها الجارّ والمجرور (للوالدين). والجملة الاسمية جواب الشرط (إنْ) في الآية الكريمة.

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ الباقولي قد عزا الوجه الثاني إلى الأخفش وذكر عقيبه (وليس بحَسَنٍ) وحجتهُ أَنَّ إضمار (الفاء)، أي: الفاء الواقعة في جواب الشرط ليس بالفصيح وأَنَّ ذلك خاصٌّ بالشعر، أي ضرورة فيه واستشهد بـ:

مَنْ يفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مِثْلانِ

وذكر أَنَّ هذا هو إنشاد سيبويه للبيت، ومن ثُمَّ عزا إلى المبرد أَنَّ روايته: ((مَنْ يفعل الخيرَفالرحمن يشكرُهُ))وعزاإلى المبرد أَيضًا القول إنَّ إضمار الفاء قبيح جدًا[1].

ولي تعقيبتان على ما أورده الباقولي يتمثلان بالآتي:

1. إنَّي عدتُ إلى كتاب سيبويه فوجدت الأمر على نحو ما عزاه إليه الباقولي من إنشاده البيت على إضمار الفاء[2]، وذكر سيبويه أَنَّ ذلك اضطرار من الشاعر وهو حسان بن ثابت[3]، وكذلك الأمر فيما عزاه إلى الأخفش[4].
2. أَمّا بشأن ما عزاه إلى المبرد فقد وَهِمَ الباقولي في عزوهِ في موضعين:

أ. إنَّ رواية المبرّد للبيت الشعري ليس على (من يفعل الحسنات فالرحمن يشكره..) على نحو ما عزاه إليه الباقوليّ، وإنَّما: (من يفعل الحسناتِ اللهُ يُشكُرُها...) [5] تمامًا مثل رواية سيبويه له[1]، ومن ثُمَّ الباقولي بعدئذ.

---

(1) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 261/1-262.

(2) يُنظَرُ: الكتاب: 64/3.

(3) يُنظَرُ: المصدر نفسه: 64/3.

(4) يُنظَرُ: معاني القُرآن: 168/1.

(5) يُنظَرُ: المقتضب: 72/2.

ب.وَهِمَ الباقولي فيما عزاه إلى المبرد من أَنَّه يرى أَنَّ إضمار الفاء ههنا قبيحٌ جدًا، فالأمر على خلاف ما عزاه إليه تمامًا، فالمبرّد قال: ((وأَمّا قولُ عبدالرحمن بن حسّان:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ الله مثْلان

فلا اختلاف بين النحويين في أَنَّه على إرادة الفاءِ)) [2].

خامساً: الرفع على التبعية

أ. الصفة :

قال الله تعالى: چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ چ (سبأ: 5) ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (أليم) في الآية الكريمة قرئت بالرفع والجر[3]، والرفع هي قراءة ابن كثير، وحفص عن عاصم، والجرُّ هي قراءة ابن عامر، وحمزة، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي بكر عن عاصم، ونافع، والكسائي[4].

1. وجّه الباقولي الرفع في (أليم) على أَنَّه صفة لـ (العذاب)، والمعنى: أولئك لهم عذابٌ أليمٌ من رجز، فيكون الرجز أعمّ من العذاب لتصح الإضافة إليه، و(الرجز) هنا مضاف إليه حذف منه المضاف والتقدير: (من عذابِ رجزٍ).
2. أَمّا الجرّ فوجهه على جعل (أليمٍ) صفةً لـ (الرجز)، فيكون الرجز هو العذاب[5].

وهذان الوجهان سبق الباقوليَّ إلى ذكرهما جمعٌ من النحاة والمفسرين[1]، منهم الفرّاء، إذ قال: ((وقوله (ے ے ۓ ۓ) قراءة القرّاء بالخفض، ولو جُعِل نعتًا للعذاب فرفع

---

(1) في الكتاب منسوب إلى حسان بن ثابت: 64/3، وهو لابنه عبدالرحمن بن حسّان على وفق رواية المقتضب ورواية جامع شعره ، يُنظَرُ: شعر عبدالرحمن بن حسّان الأنصاري جمع وتحقيق: 61.

(2) المقتضب: 72/2-73.

(3) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 234/2.

(4) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: 526، ومعاني القراءات: 389، والحُجة للقراء السبعة: 6/6.

(5) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 234/2.

لجاز)) [2]، فهو جوّز الوجهين الجرُّ نعتًا لـ (الرجز) وعليه قراءة القُراء أي جمهورهم، وأجاز أَيضًا أَنْ يكون نعتًا لـ (العذاب).

أَمّا أبو علي الفارسي فقد أجاز في (أليم) الجرّ صفة للرجز، فالرجز ههنا بمعنى العذاب، وأجاز أَيضًا فيه (الرفع): فأليمٌ صفة لـ (العذاب) في الآية الكريمة، ومن ثَمَّ خلص إلى أَنَّ الجرّ في (أليمٍ) أَبينُ وأكثرُ فائدةً[3].

ووافقهم في هذا التوجيه ابن عطية الأندلسي ، والعكبري، وأبو السعود (ت951هـ) وغيرهم[4]، واستحسن أبو علي الفارسي الجرّ كما ذكرنا آنفًا مبيّنًا المعنى المترتب على كل توجيه؛ إذ قال: ((والجرُّ في أليمٍ أبينُ؛ لأَنَّه إذا كان عذابٌ من عذابٍ أليم، كان العذاب الأول أليمًا، وإذا أجريت الأليمَ على العذاب كان المعنى عذابٌ أليم من عذابٍ فالأول أكثر فائدة))[5]، وهذا هو الوجه المختار عند الباقولي؛ إذ قال: ((فالجرّ أحسن))[6].

---

(1) يُنظَرُ: معاني القُرآن للفرّاء: 351/2، ومعاني القُرآن وإعرابه: 182/4، وإعراب القُرآن، للنحاس: 332/3، ومعاني القراءات: 389، وإعراب القراءات السبع وعللها: 209/2، وبحر العلوم: 75/3، والحجة للقُرّاء السبعة: 6/6–7، والكتاب الموضح في وجوه القراءات: 43/3.

(2) معاني القُرآن: 351/2.

(3) يُنظَرُ: الحجة للقُرّاء السبعة: 6/6–7.

(4) يُنظَرُ: المحرر الوجيز: 405/4، والتبيان في إعراب القُرآن: 1063/2، وإرشاد العقل السليم: 122/7، وفتح القدير: 413/4.

(5) الحُجة للقُرّاء السبعة: 7/6.

(6) كشف المشكلات: 234/2.

ب. التوكيد :

قال الباقولي تعليقًا على قولهِ تعالى: ﭽ و و ۋ ۋ ې ﭼ (المطففين:3): ((قيل: التقدير: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم، فَحُذِفَ الجارُّ، والضميران في موضع نصب، وقيل: التقدير: وإذا كالوا هم، أو وزنوا هم، فيكون الضميران رفعًا تأكيدًا لما في (كالوا) و(وزنوا)))[1].

يُستبان من هذا القول إنَّ الباقولي وجّه (هم) في الفعلين (كالوهم) و(وزنوهم) في الآية الكريمة توجيهين:

1. أنْ يكونا ضميرين مرفوعين منفصلين مِؤكدين لضمير الفاعل عائدينِ إلى (المطففين) في الآية الكريمة، بمعنى: كالوا هم أو وزنوا هم، كما نقول: قاموا هم، وقعدوا هم.
2. أَنْ يكونا في محل نصب على نزع الخافض وهو اللام، على معنى (كالوا لهم) و(وزنوا لهم) [2]، فصار (كالوهم) و(وزنوهم) [3].

وهذان التوجيهان سبق إليهما جمع من النحاة والمفسرين[1]، ووافقهم جمع آخر[2]، آخر[2]، أَمّا أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، والكسائي، والفرّاء، وأبو عبيدة (ت210

---

(1) كشف المشكلات: 410/2.

(2) يُنظَرُ: المصدر نفسه: 410/2.

(3) اكتفى الباقولي بذكر وجّه واحد وهو النصب في كتابيه (الجواهر) معاني القُرآن المنسوب إلى الزجاج:268/1، وشرح اللمع: 308/1.

هـ) والأخفش ، فذكروا وجهًا واحدًا وهو أَنَّ (هم) في موضع نصب[3]، فقال الفرّاء: ((الهاء في موضع نصب، تقول: قد كِلتك طعامًا كثيرًا، وكِلتني مثله. تريد كِلتَ لي، وكلتُ لك)) [4].

ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ كون الضمير (هم) توكيدًا عزاه بعض المفسرين إلى عيسى بن عمر، وحمزة الزيات[5]، وغيرهما[6]، فيكتب الفعل بالألف أي: (كالوا) و(وزنوا)، أَمّا في المصحف الشريف فلا تكتب الألف، فإِنَّ هذه الألف التي تكتب بعد واو الجماعة غير ثابتة في اللفظ والمعنى؛ لأَنَّ الواو وحدها تدل على الجمع[7]، وقال الزمخشري عن الضمير (هم) إنَّه : ((لا يصلح أنْ يكون ضميرًا مرفوعًا للمطففين؛ لأَنَّ الكلام يخرج به إلى نظم فاسد؛ وذلك أَنَّ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإنْ جعلتَ الضمير للمطففين انقلب إلى قولك: إذا اخذوا من الناس

---

(1) يُنظَرُ: جامع البيان: 278/24، ومعاني القُرآن وإعرابه: 230/5، وإعراب القُرآن، للنحاس: 174/5، وإعراب القراءات السبع وعللها: 450/2، وبحر العلوم: 534/3، ومشكل إعراب القُرآن: 805/2-806، والكشاف: 720/4، والمحرر الوجيز: 450/5.

(2) يُنظَرُ: والتفسير الكبير: 90/31، والتبيان في إعراب القُرآن: 1276/2، والكتاب الفريد في إعراب القُرآن المجيد: 359/6-360، والجامع لأحكام القُرآن: 252/19 .

(3) يُنظَرُ: معاني القرآن:245/3، مجاز القُرآن: 289/2، ومعاني القُرآن، للأخفش: 572/2، وإعراب القُرآن، للنحاس: 174/5.

(4) معاني القُرآن: 245/3-246.

(5) يُنظَرُ: جامع البيان: 278/24، وإعراب القُرآن، للنحاس: 174/5، وإعراب القراءات السبع وعللها: 450/2، وبحر العلوم: 534/3، والمحرر الوجيز: 450/5، والتفسير الكبير: 90/31، والجامع لأحكام القُرآن: 252/19.

(6) يُنظَرُ: إعراب القُرآن، للنحاس: 174/5.

(7) يُنظَرُ: الكشاف: 721/4.

استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأَنَّ الحديث واقع في الفعل لا في المباشر)) [1].

وقد صوّب وجه النصب الطبريّ، والزجاج، والنحاس، والقرطبي[2]، وضعّف الزمخشري أنْ يكون (هم) ضمير توكيد؛ لتنافر الكلام[3] كما ذكرنا آنفًا.

والباحثة يترجح عندها جعل (هم) في موضع نصب ويضعف أنْ يكون (هم) ضميرًا منفصلاً مؤكدًا؛ لمخالفته رسم المصحف، أي لعدم وجود الألف فيه بمعنى أَنَّ الألف غير ثابتة في رسم المصحف الشريف، فإِنَّ خط المصحف لم يُراعَ في كثير منه حدّ المصطلح عليه في علم الخط[4].

ج. العطف :

ذكر الباقولي أَنَّ لفظة (الساعة) في قولهِ تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ (الجاثية: 32) وردت بالنصب والرفع[5]، والنصب هي قراءة حمزة، والرفع قراءة باقي السبعة[6]، ومن ثَمَّ شرعَ الباقولي يوجّه كل حالة على النحو الآتي:

1. وجّه النصب بالعطف على لفظة (وعدَ اللهِ) أي العطف على اسم (إِنَّ).

---

(1) المصدر نفسه : 720/4-721.

(2) يُنظَرُ: جامع البيان: 278/24، ومعاني القُرآن وإعرابه: 230/5، وإعراب القُرآن: 174/5، والجامع لأحكام القُرآن: 252/19.

(3) يُنظَرُ: الكشاف: 720/4.

(4) يُنظَرُ: المصدر نفسه: 721/4.

(5) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 308/2.

(6) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: 595، ومعاني القراءات: 446، وحُجة القراءات: 662، والتيسير في القراءات السبع:128، والإقناع في القراءات السبع: 764/2.

2. وجّه الرفع بالعطف على موضع (إِنَّ وعْدَ اللهِ حقٌّ)؛ لأَنَّ موضع اسم الناسخ الرفع[1].

والباقولي مسبوقٌ بهذا التوجيه بجمع من النحاة والمفسرين[2]، ووافقه أبو البركات الأنباري، والرازي وغيرهما[3].

وفي رفع (الساعة) وجه آخر ذكرهُ الطبري[4]، ومن وافقه[5]، وهو أنْ تكون لفظة لفظة (الساعة) في الآية الكريمة مرفوعة بالابتداء أي أَنَّها جملة استئنافية؛ لأَنَّ الكلام في (□ □ □ □) قد تمَّ دون ذكر (□ □ □ □) وقال ابن خالويه(ت370هـ) في هذه المسألة: ((الاختيار إذا عطفتَ بعد خبر (إِنَّ) أنْ ترفع؛ لأَنَّ المعطوف على الشيء يجب أنْ يكون من معناه، فإذا اختلف المعنى اختير القطعُ من الأوّل والاستئناف)) [6].

فمن هذا يتبين أَنَّ خبر (إِنَّ) وهو (حق) يختلف في معناه عن (الساعة) فلذا أُختير القطع من الأول وتكون جملة (□ □ □ □) من المبتدأ و الخبر معطوفة على جملة (□ □ □ □) .

---

(1) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 308/2.

(2) يُنظَرُ: معاني القُرآن وإعرابه: 331/4، وإعراب القُرآن، للنحاس: 154/4، والحُجة، للقرّاء السبعة: 180/6–180، وحجة القراءات:662، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 269/2، والكشاف: 296/4، والمحرر الوجيز: 89/5.

(3) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: 366/2، والتفسير الكبير: 5/28، والتبيان في إعراب القُرآن: 1153/2، والبحر المحيط: 51/8، وإرشاد العقل السليم: 75/8.

(4) يُنظَرُ: جامع البيان: 87/22.

(5) يُنظَرُ: إعراب القُرآن، للنحاس: 154/4،وإعراب القراءات السبع وعللها: 315/2، والحُجة للقُرّاء السبعة: 180/6، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 269/2، ومعالم التنزيل: 24/7، والمحرر الوجيز: 89/5، والبيان في غريب إعراب القُرآن: 366/2، والتبيان في إعراب القُرآن: 1153/2، والبحر المحيط: 51/8.

(6) إعراب القراءات السبع وعللها: 315/2.

وأجاز أبو علي الفارسي ومكي القيسي وجهًا ثالثًا لرفع (الساعة) وهو أنْ تعطف (الساعة) على الضمير المرفوع في المصدر (حق) وهو يحسُنُ إذا أُكِّد المصدر أي (حقٌ هو والساعةُ) كما قال الله تعالى [1]: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﭼ (الأعراف: 27) ففي هذه الآية (قبيله) معطوف على الضمير المستتر في (يَرى) بعد توكيده بـ (هو).

وقد صوّب الطبريُّ القراءتين؛ لأنَّهما متقاربتان في المعنى[2]، ورجّح ابن خالويه، وأبو علي الفارسي قراءة الرفع؛ لأنَّها الأجود في المعنى والأكثر في كلام العرب إذا جاء بعد خبر (إنَّ)؛ لأنَّه كلامٌ مستقلٌ بنفسهِ[3]، فـ (الساعة لا ريبَ فيها) كلام مستقل، و(إنَّ وعدَ اللهِ حقٌ) كلام تمّ معناه.

(1) يُنظَرُ: الحُجة للقُرّاء السبعة: 180/6، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 269/2-270.

(2) يُنظَرُ: جامع البيان: 87/22.

(3) يُنظَرُ: إعراب القراءات السبع وعللها: 315/2، والحُجة للقُرّاء السبعة: 181/6.

د. البدل :

قال تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ چ (النساء: 66) ذكر الباقولي أَنَّ قوله: (ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ) قرئ برفع (قليل) ونصبه[1]، فقراءة النصب لابن عامر وحده، وقرأه باقي السبعة بالرفع[2].

1. وجّه الباقولي الرفع في (قليل) على أَنَّه بدل من واو الجماعة في (فعلوه).
2. أَمّا وجه النصب فعلى الاستثناء، ورجّح الباقوليُّ قراءة الرفع بقولهِ: ((والرفع أحسنُ وأكثر))[3].

والباقولي مسبوق بهذا التوجيه – أي البدلية – بجمع من النحاة والمفسرين[4]، ووافقهم أبو البركات الأنباري، والعكبري وغيرهما[5].

قال الأزهري (370هـ): ((من رفع فَعَلَى تكرير الفعل، كأنه قال: ما فعلوه مَا فعلهُ إلاَّ قليلٌ منهم)) [6].

---

(1) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 385/1.

(2) يُنظَرُ: السبعة في القراءات: 235، ومعاني القراءات: 128، والتيسير في القراءات السبع: 73، والنشر في القراءات العشر: 250/2.

(3) يُنظَرُ: كشف المشكلات: 385/1.

(4) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: 166/1، ومعاني القُرآن، للأخفش: 260/1، وجامع البيان: 526/8، وإعراب القُرآن، للنحاس: 468/1، والحُجة للقرّاء السبعة: 168/3، والكشاف: 562/1، والمحرر الوجيز: 75/3.

(5) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: 258/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 370/1، والجامع لأحكام القُرآن: 270/5، والبحر المحيط: 297/3، والاستثناء في القُرآن الكريم: 36.

(6) معاني القراءات: 128.

وممـــا تجـــدر الإشـــارة إليـــه أَنَّ الكـــوفيين يســـمون (البـــدل) بـــ (التكرير) [1].

أَمّا وجه النصب على الاستثناء فقد سبق الباقولي إليه جمع من النحاة والمفسرين[2]، ووافقهم أبو البركات الأنباري وغيره[3]، فأُجري النفي مجرى الإيجاب[4].

وحمل الفرّاء النصب على الاستثناء المنقطع، إذ قال: ((كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد إلاَّ كالمنقطع عن أوّل الكلام؛ كقولك: ما قام القومُ، اللهم إلاَّ رجلاً أو رجلين فإذا نويتَ الانقطاع نصبتَ، وإذا نويت الاتصال رفعت)) [5].

وقال مكي القيسي: ((فأجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء؛ لأَنَّ الكلام فيهما يتمّ دون المُستثنين، تقول: ما جاءني أحد، فيتم الكلام، وتقول: ما جاءني القوم، فيتم الكلام، ثَمَّ تستثني، إذا شئتَ فيهما، بعد تمام الكلام فجرى النصب في النفي مجرى الإيجاب؛ لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثنى)) [6].

ورأى الزمخشري أَنَّ نصب (قليل) على تقدير: إلاَّ فعلاً قليلاً[7].

---

(1) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: 316/1، وجامع البيان: 468/8، والبحث النحوي في تهذيب اللغة، للأزهري: 64.

(2) يُنظَرُ: معاني القُرآن، للفرّاء: 166/1–167، وإعراب القُرآن، للنحاس: 468/1، الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها: 392/1، والكشاف: 562/1، والمحرر الوجيز: 75/3.

(3) يُنظَرُ: البيان في غريب إعراب القُرآن: 258/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 370/1، والجامع لأحكام القُرآن: 270/5، والاستثناء في القُرآن الكريم: 36–37.

(4) يُنظَرُ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 392/1، ومجمع البيان: 822/3، والتفسير الكبير: 129/10.

(5) معاني القُرآن: 166/1–167.

(6) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 392/1.

(7) يُنظَرُ: الكشاف: 562/1.

وضعّف هذا الرأي أبو حيان الأندلسي[1]، وقال القرطبي: ((وقيل انتصب (قليلاً) على إضمار فعل، تقديره: إلاَّ أَنْ يكون قليلاً منهم)) [2].

صوّب الباقولي قراءة الرفع فقال: ((والرفع أحسن وأكثر)) [3]، وسبقه في اختيار قراءة الرفع الطبري[4]، والنحاس الذي قال: ((والرفعُ أجود عند جميع النحويين)) [5].

واستحسن قراءة الرفع أَيضًا أبو علي الفارسي، ومكي القيسي، وأبو البركات الأنباري وغيرهم[6]، وجعل ابن يعيش قراءة الرفع شاهدًا على اختيار البدل في الاستثناء[7].

وترى الباحثة أَنَّ الوجهين صحيحان، ولكن قراءة الرفع هي الراجحة؛ لأَنَّ أكثر القُرّاء عليها، يزاد عليه أَنَّ أغلب النحاة والمفسرين على أَنَّه الوجه الأجود، والأكثر مسايرةً للحُكم النحوي والله اعلم.

---

(1) يُنظَرُ: البحر المحيط: 297/3.

(2) الجامع لأحكام القُرآن: 270/5.

(3) كشف المشكلات: 385/1.

(4) يُنظَرُ: جامع البيان: 527/8.

(5) إعراب القُرآن: 468/1.

(6) يُنظَرُ: الحجة للقُرّاء السبعة: 169/3، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 392/1، والبيان في غريب إعراب القُرآن: 258/1، والتبيان في إعراب القُرآن: 370/1، والجامع لأحكام القُرآن: 270/5.

(7) يُنظَرُ: شرح المفصل: 60/2.

Abstract

This book , Al-Baqooli's , is one of the important books in the field of grammatical research that is concerned with parsing the shown in directing the Quranic citations and mentioning the reason behind every reading in accordance with the meanings of the verses.

Al-Baqooli is a prominent linguist and well-known grammarian who has respectable contributions in Arabic grammar and in the fields of Quranic research.

This study sheds lights on his contributions in the field of grammatical guidelines and Quranic citations with grammatical reasoning . It consists of an introduction , preface , three chapters , conclusions , and references.

In the introduction , the reason why this topic was selected is dealt with. Besides, the most prominent grammatical books that are consulted are mentioned.

In the preface , Al-Baqooli's life and his scientific biography are focused while chapter one is dedicated for the study of grammatical guidelines of nouns (nominative , accusative and genitive).

Chapter two deals with grammatical guidelines of verbs which are as follows:

1. present verb and its indicative , subjunctive and imperative.

2. grammatical guidelines of past verb.

Chapter three is concerned with the grammatical guidelines of articles and letters (mono , bilateral and trilateral).

In the conclusions , the most important findings are dealt with . The study ends with a list of references that are consulted along the study .